

شروط وآداب المفسر.

العلماء كتبوا في كتب علوم القرآن، كالزركشي - رحمه الله - كتب ذلك في كتابه "البرهان"، السيوطي - رحمه الله - كتب في كتابه "الإتقان في علوم القرآن" الآداب والعلوم التي ينبغي أن تتوفر في المفسر والشروط، حتى يقبل تفسيره.

ما الفرق بين شروط المفسر وآداب المفسر؟

الشرط: ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته

ما يلزم من عدمه العدم: مثل الطهارة: إذا لم تكن متوضاً فلا يجوز لك أن تصلي

لا يلزم من وجوده وجود: إذا توضأت بعد صلاة العشاء، وقد صليت العشاء فلا يلزمك أن تصلي فقد تكون قد تتوضأ لقراءة القرآن.

فإذا كان الشرط غير متوفر فيلزم منه ألا تمارس هذا الأمر

مثال: رجل لا يعرف العربية، ويريد أن يُفسر، نقول: يحرم عليك أن تتكلم في التفسير؛ لأنك فقدت شرطاً من شروط المفسر.

الأدب: ما يحسن أن يتحلَّى به المفسر

فهو من باب التحسين، وليس من باب الإلزام. يعني هي تكميلية وتحسينية للمفسر

* الشرط الأول من شروط المفسر: أن يكون سليم المعتقد

عندما نقول: سلامة العقيدة

بعض الناس يتحسس من هذه الكلمة ويقول: أنتم إقصائيون، لماذا تصنفون الناس في عقائدهم؟

نقول: ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه هي ما نقصده بسلامة المعتقد، لأنه قد تفرقت الناس بعد ذلك شيعاً وأحزاباً، فينبغي على المؤمن أن يتحرز

وأن يختار لنفسه ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، ولذلك قال النبي ﷺ: **...وافترقت النصارى على ثنتين وسبعين فرقة، وستفرق أمتي على ثلاث**

وسبعين فرقة فلما سئل النبي ﷺ عن الفرقة الناجية من هذه الثلاث وسبعين، قال: **﴿ما أنا عليه وأصحابي﴾**

ما كان على ما أنا عليه وأصحابي، فهذه هي الفرقة الناجية.

لماذا اشترط العلماء هذا الشرط وهو سلامة العقيدة؟

هناك آيات قرآنية، لو لم يكن المفسر على منهج عقدي صحيح لخالف التفسير

مثال ذلك: عندما نقول: النبي ﷺ كان يثبت الله - سبحانه وتعالى - ما أثبتته لنفسه في القرآن الكريم، ونحن نثبت الله - سبحانه وتعالى - ما أثبتته لنفسه،

وما أثبتته له نبيه ﷺ فعندما يصف الله - سبحانه وتعالى - نفسه بأنه استوى على العرش، يقول الله - سبحانه وتعالى - في سبع آيات في القرآن الكريم:

﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: 5]، ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: 54]

نقول: نحن نثبت الله - سبحانه وتعالى - صفة الاستواء، كما أثبتها هو لنفسه، وكما أثبتها له النبي ﷺ ونؤمن بأن الله مستو على عرشه، وأنه لا يشابه

خلقه، ولا ندخل في الكيفية، لأنك عندما تتحدث عن الكيفية يلزم منه أن تعرف الذات، كيف هي الصفة؟ فنحن نثبت له هذه الصفة كما يليق بكماله

- سبحانه وتعالى - وبجلاله، ولا ندري عن الكيفية.

نقول: الشرط الأول: سلامة المعتقد، وأنه يجب على من يتصدى لتفسير القرآن الكريم أن يكون سليم المعتقد.

هل كل كتب التفسير يتوفر في أصحابها هذا الشرط؟

الجواب: لا.

هل معنى ذلك أن نلغيهم ونشطهم من قائمة المفسرين؟

الجواب: لا.

ما العمل مع هذه الكتب؟

إن قلنا: أنه لا ينبغي أن نأخذ من كتب التفسير إلا ما كان فيه هذا الشرط؛ لحرماننا أنفسنا من خير كثير موجود في هذه الكتب على سبيل المثال: تفسير الزمخشري المعروف بالكشاف للزمخشري، هذا من كتب التفسير المشهورة جداً، وطبعاته كثيرة، ومخطوطاته كثيرة، ومؤلفه جار الله محمود بن عمر الزمخشري، متوفى سنة 538 هجرية.

هذا الكتاب مشهور جداً، ولا يكاد مُفسر الآن يتصدى للتفسير إلا ويرجع إليه، مع أن مؤلفه معتزلي العقيدة، ويؤول آيات الصفات تأويلاً باطلاً، وفوق ذلك يدعو إلى بدعته، ويتهم أصحاب المعتقد الصحيح في عقيدتهم بأنهم حشوية، وأنهم مشبهة، بل أنه يُبالغ في ذلك فيقول: إنهم همير مستوكفة. بالرغم من ذلك فهو مرجع من مراجع التفسير، فهو منحرف الاعتقاد في جانب واضح، بل هو من الدعاة إلى البدعة، وليس مجرد أنه مبتدع، يدعو إلى بدعته ويناصرهما، ويؤول الآيات من أجلها.

فإذن هذا الشرط الأول غير متوفر في الزمخشري، لأنه معتزلي العقيدة، وبالرغم من ذلك هو من ضمن قائمة المفسرين.

نقول: هذا الشرط مفيد لنا أن نتحرزَ أشد التحرز عندما نقرأ في كتب التفسير.

نقول: كتاب الطبري، كتاب ابن كثير، كتاب أبي المظفر السمعاني، كتاب الشنقيطي، كتاب السعدي، كتب محددة هذه كتبها علماء على مذهب السلف الصالح في المعتقد، وهم مأمونون في هذا الجانب، فنوصي بها في هذا الجانب.

لكنهم قد أغفلوا جوانب في البلاغة، جوانب في الاستنباطات، في مناسبات بين الآيات ذكرها أمثال الزمخشري، فنحن الآن نستفيد من هذه الشروط أن نتحرز من الوقوع في الخطأ والشبهة الموجودة في كتب التفسير التي خالفت هذا الشرط.

فنحن نقرأ هذه الشروط فنستفيد منها عند القراءة في كتب التفسير، فنقول: والله، انتبهوا من الكتب التي خالفت العقيدة السليمة، واحرصوا على الكتب التي وافقت في هذا الجانب..

هل هناك مانع في الاستفادة من الزمخشري مثلاً في المسائل التي وافق فيها أهل الحق، كالأيات التي تتحدث عن الصحابة والرضا عنهم؟

لامانع في ذلك

لو قلت الآن: أنا لا أخذ ولا أقبل أن أراجع كتاباً من كتب التفسير إلا إذا كان سليم المعتقد، ستستبعد عدد كبير من كتب التفسير وهذا لم يقل به أحد، ولم يصنعه أحد اليوم؛ لأن الذين يقرؤون والباحثين الذين يقرؤون في كتب التفسير ويبحثون من خلالها كثيرون يرجعون إلى هذه الكتب، ولكن حسبنا من هذه الشروط أن نبيههم إلى أن هذا من الشروط الأساسية فيمن يتصدى للتفسير.

هل هذه الشروط التي نذكرها لمن يريد أن يفسر، أو لمن يريد أن يكتب تفسيراً، أو يتصدى لتفسير القرآن للناس، أو لمن يريد أن يقرأ؟

كل يأخذ منها بحسب ما يحتاج إليه.

مثلاً: نحن نقول: لا يجوز لمن لا يتقن هذه الشروط، أو لمن لا تتوفر فيه أن يتصدى للتفسير، كما فعل علي بن طالب عندما قال للرجل، ونهاه عن التصدي للتفسير، قال: "هلكت وأهلكت". لكن هل سيستمع إليك هذا الرجل؟ ربما يترك كلامك ويذهب ويفسر، فنقول: نحن قد أقمنا الحجة، وبيننا للناس ما ينبغي أن يتوفر في المفسر حتى يتصدى للتفسير.

سلامة المعتقد: هو سلامة معتقد المفسر بكونه على منهج السلف الصالح في العقيدة

منهج مفسر من المفسرين في المعتقد، لا يظهر له هذا الأثر إلا في بعض آيات العقيدة، في إثبات آيات الصفات

مثال ذلك: في قصة موسى ﴿قَالَ رَبِّ ارْنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنْ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ﴾ [الأعراف: 143]

❖ الزمخشري يعتقد أن الله - سبحانه وتعالى - لا يُرى مطلقاً، هذا معتقد المعتزلة، يقولون: إن الله لا يُرى مطلقاً لا في الدنيا ولا في الآخرة.

❖ أهل السنة يعتقدون أن الله - سبحانه وتعالى - يراه المؤمنون في الجنة؛ لأنه ثبت في ذلك نصوص عن النبي ﷺ

يقولون: إن معنى ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ التي قال لموسى، يعني في الدنيا، أما في الجنة: فقد ثبت أن الله - سبحانه وتعالى - يُرى.

من الأدلة على أن الله يُرى في الآخرة: ما استدل به الإمام الشافعي في سورة المطففين عندما ذكر الله عقاب المكذبين، فقال: ﴿كَلاَّ إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ

لَمُحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: 15] فما دام أن الله - سبحانه وتعالى - يعاقب الكافرين بحجبهم عنه فلا يرونه، فدل على أن المؤمنين يرونه، وبهذا يظهر

العقاب لهؤلاء، أما إذا كان محجوباً عن الجميع، فما فضل المؤمن على الكافر.

الزمخشري يقول: لا يرى الله في الدنيا ولا في الآخرة، ويستدل بهذه الآية: ﴿قَالَ لَنْ تَرَانِي﴾، وقال (لن) تدل على النفي المؤبد

❖ (لن) لا تدل على النفي المطلق، إنما تدل على النفي المقيد، يعني لن تراني في الدنيا.

❖ نحن نثبت الرؤيا في الآخرة بأدلة أخرى، وليس لدلالة (لن) هنا دلالة مقيدة.

مثل قوله: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ من النضرة، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ من النظر

فالزمخشري ينفي الرؤية هنا، وهذه مسألة عقدية، ولا يتنبه لها إلا مَنْ يعرف هذه الأصول يعرف أصول معتقد أهل السنة والجماعة، ويعرف أصول

معتقد المعتزلة، الأشاعرة، الماتريدية. هذه الفرق التي خالفت، فعندما يأتي إلى هذه الآيات المحددة يعرف أن هذا المفسر ينصّر مذهب الأشاعرة، أو

مذهب المعتزلة، أو مذهب الشيعة.

تنبيه

لا ينبغي لمن يتصدى للتفسير أن يتصدى له إلا إذا كان على المعتقد السليم، ونقول في نفس الوقت: لا ينبغي لك أن تقرأ إلا وأنت تعرف معتقد هذا

المفسر، حتى تنتبه من المزالق التي يقع فيها

❖ الشرط الثاني من شروط المفسر: التجرد عن الهوى

الحقيقة هذا الشرط هو من شروط المسلم أصلاً، أن يكون متجرداً عن الهوى في شأنه كله، فانعكاس التجرد عن الهوى في التفسير هو في الحقيقة مرتبط

بشكل أو بآخر بسلامة المعتقد، لأن التجرد عن الهوى يقوده إلى الإنصاف العلمي، وإلى كلمة الحق، وإلى سلوك المنهج الصحيح، فأنا أرى أن التجرد

عن الهوى شرط فيه نوع من العمومية، ليس شرطاً دقيقاً

ويظهر هوى المفسر في الآيات التي تخالف معتقده فيلوي أعناق النصوص لتساير مذهبه

مثلاً الزمخشري، عندما يأتي إلى (لن) مثلاً هنا، ﴿قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنْ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ﴾، يقول: (لن) هنا تدل على التأييد. لماذا تدل على التأييد؟ اللغة لا

تساعد على ذلك، فيصّر على رأيه، فنقول: أنت لم تتجرد عن الهوى؛ لأنك أنت تريد أن تنصر معتقدك.

لذلك يقول ابن تيمية: ويظهر الانحراف العقدي هو: أن يعتقد المرء معتقداً، ثم ينزل آيات القرآن عليه، فهو يعتقد أن الله لا يُرى مطلقاً، ثم يأتي إلى

قوله (لَنْ تَرَانِي) ويقول: هذه تدل على هذا المعتقد.

❖ الشرط الثالث من شروط المفسر: العلم بأصول التفسير

هذا الشرط هو أهم شرط في هذه الشروط وهو العلم بأصول التفسير

❖ من أصول التفسير: تفسير القرآن بالقرآن

فهذا هو أصح وأفضل وأعلى طرق التفسير فتبدأ به. ثم تبدأ به على بينه

فبعض الناس يظن أن تفسير القرآن بالقرآن سهل، يعني تفسير القرآن بالقرآن آية تفسر آية وانتهى الموضوع؛ لا، له شروط، وله ضوابط، وله قواعد.

على سبيل المثال: الله - سبحانه وتعالى - يقول: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: 40]

يقول أحد مفسري الشيعة: "ليس فيه وصف لأبي بكر بأنه صاحب فضيلة ولا مدح"، قال: الدليل من القرآن نفسه، لأن الله - سبحانه وتعالى - يقول: ﴿وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ﴾ [التكوير: 22]، فنسب النبي ﷺ أنه صاحب لقريش وهم مشركون.

الشاهد: أنهم يستدلون بآيات من القرآن على معنى باطل هم يرونه، ولذلك يسمونه التنظير بين الآيات، ويعني إن هذه الآية نظير هذه الآية. وهذا غير صحيح، وهذا باطل، مع أنه في ظاهره تفسير للقرآن بالقرآن، لكن ليس كل تفسير للقرآن بالقرآن يعتبر من المقبول.

مثال لتفسير القرآن بالقرآن:

قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: 82] فهم منها عبد الله بن مسعود معنى، وهو أن أي واحد يرتكب أي نوع من أنواع الظلم، فهو لا ينال الأمن ولا الهداية، ولا يعده الله بها، فاستكثر ذلك، وقال: أينا لا يظلم نفسه. فالنبي ﷺ قال: ﴿ليس الذي تعنون﴾ وإنما المقصود بالظلم في هذه الآية: الشرك بالله - سبحانه وتعالى ثم استدلل له بآية أخرى، وهي قوله - سبحانه وتعالى -: ﴿يَا بَنِيَّ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: 13] فسمى الشرك ظلماً، فالرسول فسر آية بآية، هذا لا شك أنه أصح الدرجات، تفسير القرآن بالقرآن.

❖ من أصول التفسير: تفسير القرآن بالسنة النبوية ومعرفة التفسير النبوي الصحيح، ومعرفة الأسانيد، وكل ما يتعلق بها.

بأي رجل يفسر آية وفيها تفسير نبوي، فيأتي برأي مخالف

مثال ذلك:

بعض المفسرين يتحدث عن قوله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: 87]

قال: السبع المثاني هي السبع الطوال، يعني السبع سور الطوال: البقرة، آل عمران، النساء، المائدة.

نقول: هناك نص عن النبي ﷺ في تفسير هذه الآية يخالف ما ذكرته

هناك قاعدة من قواعد التفسير والترجيح بين أقوال المفسرين: "إذا ثبت الحديث عن النبي ﷺ وكان نصاً في معنى الآية وفي تفسيرها فلا يُصار إلى غيره"

النص هو: عن أبي سعيد بن المولى - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿يا أبا سعيد، هل أدلك على أعظم سورة في كتاب الله، فقال: نعم يا رسول الله. قال: الفاتحة - أو أم الكتاب -، هي السبع المثاني، والقرآن العظيم الذي أوتيته﴾

❖ من أصول التفسير: معرفة تفسير الصحابة وأقوال الصحابة والتابعين وأتباعهم في تفسير القرآن.

مثلاً: في قوله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا﴾ [النازعات: 1]

كل السلف قالوا: الملائكة تنزع أرواح الكافرين.

يأتي شخص الآن ويقول: (وَالنَّازِعَاتِ) هي: أصابع اليمين، نقول له: قولك مردود، فأصابع اليمين يمكن أن نسميها نازعات فعلاً، يمكن أن ننزع بها، لكن فليس كل ما يصح لغة يصح في التفسير، وإنما نحن نتقيد بما فسر به أصحاب اللغة، وأصحاب النبي ﷺ وأتباعه، وأتباع الصحابة، من التفسير الذي اتفقت كلمتهم عليه في كتب التفسير، نأتي ونرد أقوال هؤلاء جميعاً ونأتي بقول مخالف لهذه الأقوال فهذا غير مقبول في أصول التفسير.

لأن من شروط التفسير: عدم مخالفة لغة القرآن الكريم، وإذا جاء المفسر المتأخر بمعنى يتفق مع اللغة ولا يُبطل أقوال السلف، فهذا لا نرده، ولكن

نحن نرد القول الذي يبطل أقوالهم، ويردها بحجة الإتيان بقول أفضل من أقوالهم، لأنه يلزم منه تجهيل الصحابة والتابعين والسلف؛ لأنهم كانوا يجهلون معنى هذه الآية حتى جاء هذا المعنى الجديد، وهذا منزلق خطير لأنهم هم أعلم بلغة القرآن منك، وهم أعلم بما يلزم من الألفاظ والدلالات،

❖ من أصول التفسير: إتقان لغة القرآن

يعني ما يأتي واحد درس مقدمة في النحو ويتصدى للتعليق، فنقول له، لا، ما تعلمته من النحو واللغة لا يكفيك للقول في معاني كلام الله - سبحانه وتعالى -، وإنما لا بد أن تتقن اللغة حتى تتمكن من القول في بيان معاني القرآن الكريم وتفسيره.

❖ فالإتقان هو ما يحتاجه المفسر لبيان معاني كلام الله وإتقان اللسان.

فعندما تتهاون في هذا الشرط؛ فإنك سوف تدخل عليك الخلل من مواطن الضعف في اللسان، ولذلك وقع كثير من المفسرين والذين انحرفوا في العقيدة من ضعفهم في اللغة العربية.

ولذلك جاء عمرو بن عبيد لأبو عمرو بن العلاء وقال له، وكان المعتزلة يرون أن الله - سبحانه وتعالى - إذا تواعد أحداً فإنه يجب عليه أن ينفذ وعيده، **قال له أبو عمرو بن العلاء:** "إنما أوتيت من عجمتك".

قال: لأن العرب تقول فيمن يخلف وعده: أنه قد أخلف وعده، وتقول فيمن يخلف وعيده: قد عفا، ولا تقول أخلف، ولا كذب.

فهذا مدح وليس ذم، فالمعتزلة يرون أنه يجب على الله إنفاذ الوعيد، كما يجب عليه إنفاذ الوعد، فالخلل اللغوي يدخلك في أخطاء في تفسير وفي فهم معاني القرآن الكريم.

* **الشرط الرابع من شروط المفسر: العلم بعلوم الآلات**

هذا الشرط يتضمن الشرط الذي قبله في الحقيقة، لأنني عندما أقول: العلم بأصول التفسير، أنا أشرت من أصول التفسير معرفة اللغة، ومعرفة أصول الفقه، ومعرفة الآلات التي ينبغي أن تتوفر فيمن يريد أن يفهم القرآن الكريم.

نقول: أصول التفسير أعم، ويندرج تحتها كل علوم الآلات.

والعلوم التي نسميها علوم الآلة هي: العلوم التي ليست مقصودة لذاتها، وإنما هي مقصودة لغيرها، مثل: اللغة.

فمعرفة علوم الآلات هو شرط مهم جداً لمن يريد أن يتصدى للتفسير.

مثال: شخص يريد أن يفسر سورة يوسف، نقول له: يُمكنك أن تفسر السورة وإن كنت لا تعرف اللغة، هذا مصيبة، فلا يمكنك أن تفسر السورة وأنت لا تعرف أي شيء في أصول الفقه، هذه مشكلة. لا يعرف العام من الخاص، ولا يعرف دلالة العام ولا دلالة الخاص، ولا يعرف المطلق والمقيد، ستأتي عليه آيات مشكلة، ستأتي عليه آيات لا يفهم دلالاتها، لأنه لا يفهم علم أصول الفقه ودلالاته وفقه النص.

تنبيه

بعض الناس يظن أن علم أصول الفقه المقصود به استنباط الأحكام، المقصود في أصول الفقه الاصطلاحي، والحقيقة أنه أصول فقه النص، فقه اللسان، دلالات الألفاظ.

مثلاً: عندما يأتي إلى قوله - سبحانه وتعالى -: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ [آل عمران: 173]

﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾، من هم هؤلاء الناس؟ قالوا: نعيم بن مسعود. ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾، قالوا: قريش ومن معهم من الأحزاب.

هذا إذن عام يُراد به الخصوص، وهذا عام مخصوص، وهناك عام باق على عمومته، وهناك ألفاظ تدل على العموم مثل (كل)، الألف واللام التي تدل على الاستغراق.

فإذا كان الذي يكتب في التفسير، أو يتصدى للتفسير يجهل هذه العلوم، فإنه سوف يأتي بطوام في تفسيره.

عندما نقول: المفسر، نقصد من يتصدى لكتابة التفسير، أو من يتصدى لتعليم التفسير، ينبغي عليه أن تتوفر فيه هذه الشروط، وكل من وقع في إخلال بشيء منها فسيظهر الخلل في تفسيره بقدر ما يتهاون في هذه الشروط.